

خاتمة

أصبح العالم اليوم قرية صغيرة بفضل الوسائل الحديثة و التطورات المذهلة في هذا العصر وإنعكست آثار هذا التطور على المجتمع الحالي ،من خلال التصرفات القانونية التي يقوم بها في المعاملات في مختلف العقود خاصة في مجال التجارة الإلكترونية، وما يستلزمه من سرعة وأمان ثقة كبيرة لإبرام هذه المعاملات فظهر التوقيع الإلكتروني كوسيلة جديدة ومختلفة عن التواقيع الأخرى من أجل إضفاء الحجية على مختلف السندات وتسهيل إبرام المعاملات التجارية وغيرها عن بعد أي بدون الحضور المادي للأشخاص فجاءت التشريعات بتنظيم التوقيع الإلكتروني بصفة عامة وأعطت له أهمية بالغة خاصة في مجال التجارة الإلكترونية فاستحوذ على مكانة هامة في الإثبات والدليل على ذلك توجه معظم التشريعات على النص عليه و تنظيمه .

ومن خلال هذه الدراسة عرضنا ماهية التوقيع الإلكتروني وبيننا حججه في الإثبات وقمنا بالإجابة على الإشكالية التي إنطلقنا منها فتوصلنا إلى نتائج وتوصيات نذكرها فيما يلي:

النتائج

- تنظيم الإطار القانوني للتوقيع الإلكتروني من طرف معظم التشريعات الوطنية والدولية.
- تمتع التوقيع الإلكتروني بعدة خصائص تجعله وسيلة سهلة وآمنة.
- قيام التوقيع الإلكتروني بعدة وظائف تجعله يتفوق عن التوقيع التقليدي.
- تقنيات التوقيع الإلكتروني تتمتع بعدة صور و أشكال تميزه عن التواقيع الأخرى .
- وجود شروط محددة قانونيا لإضفاء الحجية على التوقيع الإلكتروني لجعله وسيلة إثبات .
- وجود تطبيقات عملية للتوقيع الإلكتروني و تتمثل في بطاقات الدفع الإلكتروني .
- تحديد نطاق قبول التوقيع الإلكتروني في المعاملات و تبيان الآثار الناجمة عنه .

التوصيات:

بعد أن وضعنا عرضا موجزا لما تم التوصل اليه من خلال هذه الدراسة من نتائج حول موضوعنا، نقدم جملة من التوصيات أو الإقتراحات التي نرى بأنها تساهم في توضيح وتحديد الموضوع وبالخصوص في التشريع الجزائري :

- الإسراع في تفعيل التوقيع الالكتروني .
- نشر الثقافة الالكترونية نظرا لأهمية التوقيع الالكتروني .
- عقد دورات تدريبية مكثفة لفائدة المنتمين للسلك القضائي تتناول مجال الاثبات الالكتروني.
- إقتراح تدريس مادة التجارة الالكترونية من عقد الكتروني وتوقيع الالكتروني لمواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والمعاملات التجارية .
- عقد ندوات علمية تكنولوجية من أجل تبادل الخبرات والتجارة بين ذوي الاختصاص فيما يخص التوقيع الالكتروني.